

المجلس في انتظار الدكتور خالد العنقري لمناقشته :

انتقادات حادة للتعليم العالي وأنظـ



وجه أعضاء مجلس الشورى انتقادات عديدة للتعليم العالي وأنظمة الجامعات، خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي للعام المالي ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ في الجلسة الخامسة والستين للمجلس.

وأعلن معالي رئيس المجلس الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد أن المجلس في انتظار تحديد موعد لاستضافة معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري ولقائه بالأعضاء لمناقشته في عدة جوانب تتعلق بالتعليم العالي وأنظمة الجامعات. وتركزت مداخلات الأعضاء حول ضرورة تطوير وتحسين كفاءة التعليم العالي، ومعالجة تسرب أعضاء هيئة التدريس، وإعادة تنظيم صرف مكافآت الطلاب، إضافة إلى تناول تطوير التعليم العالي والجامعات بما يلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

د. الفيغي: قلة الرواتب والمناخ الأكاديمي وراء تسرب هيئة التدريس
د. المري: يطالب بمعالجة وضع المبتعثين إلى أمريكا



د. المري

وطالب الدكتور الكثيرون بضرورة تنظيم مكافآت الطلاب وعدم التأخر في صرفها لما يترتب من ضرر على الطلاب. أما الدكتور طلال بكري فدعا إلى إيضاح إنجازات المحقيات الثقافية للمملكة في الخارج البالغ عددها ٢٤ ملحقية، منها ١٧ مستأجرة و٧ في مواقع سفارات المملكة. ورأى أن تخصيص مشرف أكاديمي واحد في تلك المحقيات لكل ٧٠٠ طالب لا يفي بتلبية احتياجات الطلاب وتسهيل أمورهم. وطالب الدكتور بكري بتخفيف عدد الطلاب



د. الفيغي

اعتبار أسرع وسيلة للتطوير التعليم العالي في المملكة هي عن طريق التعليم العالي الأهلي. وطالب بمساءلة مندوبي التعليم العالي حول هذه النقطة. وتناول الدكتور الكثيرون تواضع حجم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الذين يبلغ عددهم ١٢ ألف عضو مقارنة بعدد الطلاب الذين يزيد عددهم على ٢٠٠ ألف طالب. وأشار إلى أن العدد الحالي لأعضاء هيئة التدريس لا يفي بمتطلبات واحتياجات الجامعات الحالية، فكيف يلبي حاجة الجامعات الجديدة؟!

وطالب المهندس سالم المري بمعالجة وضع المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مشيراً إلى أن وضعهم يضر بمصالحهم التعليمية إذ يعاني معظم المبتعثين من عدم الانتظام في فصول دراستهم بسبب تعقيدات غير منطقية بأنظمة التأشيرات الدراسية.

وقال: إن بعض تصرفات الغير ربما لا تعكس أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية وتكون بلا أسباب منطقية، مستشهداً بطرق التعامل مع المبتعثين من دول أخرى للدراسة في الولايات المتحدة من حيث منحهم تأشيرات دراسية لمدة سنتين فيما تمنح سنة للطلاب السعودي، وإلزام الطلاب السعودي بتجديد التأشيرة الدراسية من المملكة، مما يفوت عليه أو يؤخره عن فصوله الدراسية دون أسباب منطقية.

وطالب المهندس المري وزارة التعليم العالي بأن تبادر إلى مراجعة وتحسين أوضاع الطلاب المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو ابتعثهم إلى دول أخرى لإتمام دراستهم مثل كندا وأستراليا وغيرهما.

من جانبه تناول عضو المجلس إحسان فقيه قضية تأخير صرف مكافآت الطلاب بسبب استثمارها، متسائلاً عن حجم مكافأة الطلاب الجامعيين وما إذا كان النظام المالي يسمح باستثمار الأموال المخصصة للمكافآت أم لا يسمح بذلك.

كما انتقد الدكتور راشد الكثيرون ما ورد في التقرير السنوي للتعليم العالي والجامعات من

سمة الجامعات

المستفيدين من المشرف الأكاديمي إلى ١٠٠ طالب لكل مشرف لتسهيل عملية حل مشكلاتهم.

من جانبه طالب الدكتور قاضي العقيلي بضرورة حل مشكلة تسرب أعضاء هيئة التدريس والتحاقهم بالعمل في القطاع الخاص أو في جامعات دول مجلس التعاون، وذلك بسبب ضعف رواتبهم ووافق في الرأي الدكتور عبدالله الفيفي معتبراً أن دخل عضو هيئة التدريس في الجامعات الخليجية وفي الدول الأخرى أفضل من رواتب نظرائهم في جامعات المملكة وأضاف: "أن من أسباب تسرب أعضاء هيئة التدريس من جامعات المملكة الجو الأكاديمي الراكد والمقيد، وفقدان مكانة عضو هيئة التدريس في جامعاته اعتبارياً واجتماعياً من حيث الإسكان والتعامل والمميزات، ولا سيما من عمل سنوات في خدمته الجامعية ووصل إلى درجات علمية متقدمة".

وقال: "إن كل ذلك لا يجد ما يستحق من اهتمام، كما أن عدم الاستقلال الإداري والمالي قد يكون من الأسباب التي تدل بها الجامعات في مواجهة تلك الملاحظات".

وتناول الدكتور الفيفي ما أقره التقرير من تصنيفات للجامعات العالمية التي صنفت جامعات المملكة في نيل القائمة، وما أشارت إليه لجنة الشؤون التعليمية في المجلس من أن المعايير العامة لدخول الجامعات السعودية في التصنيف العالمي للجامعات تخضع لمستوى الطلاب والخريجين ونوعية أعضاء هيئة التدريس ومستوى البحوث ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العالمية، مشيراً إلى أن تلك الجوانب أقر التقرير السنوي بالقصور اللافت فيها؛ فمستوى الطلاب متدن، وأعضاء هيئة التدريس في تهافت في المستوى والتميزون منهم يتعرضون لإغراءات إضافية إلى استهلاكهم في أعمال لا تتناسب مع مكانتهم العلمية والأدبية، كعمل الأستاذ الجامعي الذي بلغ أعلى درجة علمية (أستاذ كرسي) في مراقبة الطلاب في الاختبارات.

وأشار الدكتور صدقة فاضل إلى نظام الانتساب والتعليم عن بُعد متسائلاً عن انحصار الانتساب في جامعتي الملك عبدالعزيز في جدة والإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

واقترح أن يتم تعميم نظام الانتساب والتعليم عن بُعد في كافة الجامعات السعودية أو أن يتم توزيعه بفترات متفاوتة كل ١٠ سنوات على ٣ جامعات.

بأغلبية تصل إلى حد الإجماع المجلس يدعو وزارة الزراعة إلى: تحقيق ترشيد المياه وضمان سلامة المنتجات الزراعية ودعم مشاريع الثروة الحيوانية ومساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم

وافق مجلس الشورى على مشروع قرار يلزم وزارة الزراعة بتفعيل ودعم دورها الرقابي والإرشادي لتحقيق ترشيد المياه وحسن استخدام المبيدات والأسمدة وسلامة المنتجات الزراعية.

هذا إلى جانب خفض التدرجي للمساحات المخصصة لزراعة الأعلاف وتشجيع صناعة الأعلاف الكاملة محلياً ودعم مدخلاتها.

وتضمن مشروع القرار، دعم برامج ومشاريع قطاع الثروة الحيوانية والاهتمام بتنمية المراعي والحد من تدهورها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة المزارعين في تسويق منتجاتهم.

ونص القرار على ضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارتي المياه والكهرباء في إعداد الخطة الوطنية للمياه، ودعا القرار إلى تبني وزارة الزراعة خطة وطنية خاصة لمكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء تعتمد على الأسلوب العلمي المستمر في إدارة مكافحة التطبيقية المتكاملة ويوفر الدعم المالي والفني والمرونة الإدارية بحيث تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات المزارعين في مختلف مناطق المملكة.

وقد حظيت بنود القرار بأغلبية ساحقة من الأعضاء تكاد تصل إلى حد الإجماع في بعضها ومن ذلك تفعيل دور الوزارة الرقابي لتحقيق ترشيد المياه وحسن استخدام المبيدات والأسمدة وسلامة المنتجات الزراعية.

وكان المجلس قد استمع في جلسته الثانية والستين التي عقدت في ١٨ / ١٢ / ١٤٢٧هـ إلى رأي لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة حول ملحوظات الأعضاء تجاه التقريرين السنويين لوزارة الزراعة للعامين الماليين ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ، ثم عرض معالي رئيس المجلس توصيات اللجنة للنصويت، فحازت على الموافقة.

أنفقت ٥ ملايين ريال في مخططات المبنى الجديد: دعم مكتبة الملك فهد الوطنية مادياً وبشرياً

وافق مجلس الشورى على دعم مكتبة الملك فهد الوطنية مادياً وبشرياً لمواصلة تصنيف وتنظيم وفهرسة وحفظ الوثائق والمخطوطات وإتاحة الاطلاع عليها للباحثين والباحثات.

وكان المجلس قد اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ وذلك في جلسة المجلس الثانية والستين.

وجاء في رأي اللجنة أن عدد موظفي المكتبة ٣٠٠ موظف وأن المكتبة جديرة بالدعم المادي والبشري، وأشارت إلى أن فكرة فتح فروع للمكتبة في المملكة موجودة ولا سيما في المنطقتين الغربية والشرقية وذلك بعد استكمال المبنى الذي ينشأ للمكتبة حالياً.

وقال رئيس اللجنة: إنه تم سؤال مدير عام المكتبة عن مبلغ خمسة ملايين ريال التي قامت المكتبة بصرفها، فأوضح أنها صرفت في الدراسات المتعلقة بالمبنى الجديد للمكتبة.

اقتراح بدعوة وزير التجارة والعمل لمناقشتها في الأسباب:

ارتفاع أسعار السلع والإيجارات يورق المجلس

سيما في ظل الطفرة التي نعيشها في الوقت الحاضر.

واقترح عضو آخر أن يسبق دعوة معالي وزير التجارة والصناعة قيام المجلس بإجراء دراسة ولو مختصرة، تحدد إن كانت هناك فعلاً زيادة في الأسعار، وتحدد المنتجات التي زادت أسعارها، ومن ثم نستطيع أن نتخذ ما يراه المجلس مناسباً.

فيما أشار أحد الأعضاء إلى أن هناك ظواهر معينة تخضع لعوامل العرض والطلب ولظروف متغيرة باستمرار، كما أن هناك معايير لا بد من الأخذ بها والعمل بمقتضاها، فهل هناك فعلاً مبالغة في الأسعار، أم أن الأوضاع عادية، وسوف تعود إلى حالتها الطبيعية؟ فعند تناول موضوع ارتفاع الأسعار لا بد من مراعاة جانب العرض والطلب، فيجب ألا ننظر إلى مثل هذه الأمور نظرة مجتزئة، بل لا بد أن تكون النظرة عميقة قبل استدعاء أي وزير أو مسؤول.

ورأى عضو آخر أن حسب التقديرات الرسمية في العام ٢٠٠٦م كان هناك ارتفاع في مؤشر الأسعار بلغ ١,٨٪ وهذا مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية في السعودية بغض النظر عن دول الجوار، فالمشكلة حقيقية باعتبار المسؤولين الذين يؤكدون أن هناك ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد، فمن المهم أن يتمتع المجلس في هذا الموضوع، وأن تناط هذه المهمة إما بلجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة أو بلجنة الشؤون المالية للنظر في موضوع الضغوط التضخمية على الاقتصاد وآثارها.



ابن حميد

يعود إلى عدة عوامل منها: انخفاض الدولار بنسبة ١٩٪ مقابل اليورو، ومن ثم ارتفعت معظم السلع التي ترد من الدول التي تسعر باليورو بنسبة ١٩٪ على الأقل، ومن العوامل أيضاً الشح في عدد العمالة في المملكة، فتقليص أعداد العمالة الأجنبية القادمة إلى المملكة ساعد في حدوث هذه المشكلة، فلا توجد عمالة زراعية كافية في المزارع، فعلى الرغم من انخفاض سعر الديزل إلا أن سعر النقل قد ارتفع بسبب عدم وجود العدد الكافي من سائقي النقل الثقيل، فمعظم المنشآت السعودية تعاني من نقص العمالة الماهرة التي تحتاجها، لذا أقترح دعوة معالي وزير العمل لبحث هذه الظاهرة التي سيكون لها امتداد خطير في اقتصادنا السعودي ولا

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد أن موضوع ارتفاع أسعار كثير من السلع وإيجارات العقار يحظى باهتمام مجلس الشورى، بل هو من مهمات المجلس التي لا يمكن التخلي عنها.

وأوضح معاليه في بداية جلسة يوم ١٨ / ١٢ / ١٤٢٧هـ أن المجلس أمامه عدة خيارات حيال هذا الموضوع منها إعداد دراسة حول المشكلة، ودعوة الوزراء المعنيين سواء كان وزير التجارة أو وزير العمل لمناقشة أسباب تلك الزيادة وإيجاد حلول لها تصب في مصلحة المواطن.

وكانت جلسة المجلس التي عقدت بتاريخ ١٨ ذي الحجة قد شهدت طرح عدد من الأعضاء لملاحظاتهم حول ظاهرة ارتفاع الأسعار لكثير من السلع خلال الأسابيع الماضية وأشاروا إلى أن المواطن قد تضرر من ذلك، ولعدم وجود آليات لارتفاع بعض السلع وإيجارات العقار، فمن الضروري وضع ضوابط وإجراءات للحد من ذلك الارتفاع في الأسعار، وكذلك دعوة معالي وزير التجارة والصناعة لإلقاء الضوء على ما حدث للسوق السعودي من ارتفاع في الأسعار تضرر فيه المواطنون، ولعرفة ما لدى الوزارات من ضوابط للحد من ذلك الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية والإيجارات والعقارات، ومكافحة التضخم وارتفاع الأسعار حفظاً لحقوق المواطنين. وأوضح أحد الأعضاء أن ارتفاع الأسعار

اللائحة الأساسية لمراكز التنمية الاجتماعية حظيت بأكثر عدد من المداخلات

المجلس ينهي مناقشة (١٢) موضوعاً في شهر ذي القعدة

من ناحية عدد الجلسات التي نوقش فيها كل موضوع جاءت اللائحة الأساسية لمراكز التنمية الاجتماعية بعدد (٤) جلسات مشتركة مع التقريرين السنويين لهيئة الري والصرف بالأحساء للعامين الماليين ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ - ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ بنفس العدد.

وجاء التقريران السنويان لصندوق التنمية الصناعية للعامين الماليين ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ - ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ أولاً من حيث عدد التوصيات حيث بلغت (٥) توصيات يليه الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث والفتيات عند الحاجة لإيقافهن في مناطق ليس فيها دور ملاحظة أو مؤسسات لرعاية الفتيات بـ (٤) توصيات.

عقد مجلس الشورى (٩) جلسات خلال الفترة من ١ / ١١ / ١٤٢٧هـ إلى ٣٠ / ١١ / ١٤٢٧هـ انتهى فيها من مناقشة (١٢) موضوعاً، بلغ عدد مداخلات الأعضاء خلالها (٢٠٩) مداخلة حيث حظيت اللائحة الأساسية لمراكز التنمية الاجتماعية بأكثر عدد من المداخلات بلغت (٨٩) مداخلة يليها طلب استكمال الإجراءات النظامية لصدر مرسوم ملكي لإلغاء البند ثانياً من المرسوم الملكي ذي الرقم (٣ / ٥) وتاريخ ١٧ / ١ / ١٤٢٠هـ بعدد (٢٨) مداخلة في حين حظى موضوعاً مشروع اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة المملكة وحكومة الصين الشعبية والتقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية بخيرين وكلاهما حاز على (٥) مداخلات فقط.

إحسان جعفر فقيه رداً على تقرير وزارة التعليم العالي:

جامعاتنا تعيش خارج الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي

ورأى فقيه ضرورة التأكيد على مراعاة وقت وجهد المجلس الموقر والتأكيد على تضمين تقارير الجامعات كل على حده متضمنة أهم المحاور والأهداف المحددة الرئيسية التي يمكن قياس الأداء المتحقق سنوياً من خلالها والمتمثلة في التالي على حد قوله:

- الطاقة الاستيعابية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير المناهج والبرامج بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.
- نسبة الأستاذ إلى الطالب بحسب التخصصات النظرية والعلمية.
- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.
- التوسع في برامج خدمة المجتمع.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره.
- تكثيف الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة.
- تطوير أطر التعامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي في الداخل والخارج.
- معرفة مدى حجم تكلفة مدخلات التعليم مقارنة بمخرجاته.



فقيه

وأكد فقيه أن تحسين كفاءة نظام التعليم العالي الداخلية والخارجية ليس بالمال فقط ولا بحجم المباني ولا بالتصريحات ولا بالإقناع أن جامعاتنا الوطنية لا مثيل لها، بل يجب أن نعتز بأن جامعاتنا تعيش خارج الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وأن المشكلة تتركز وتتمحور حول سياسة التعليم وقدمها وتجذر البيروقراطية وسوء الإدارة، فالعيب ليس في النظام ولكن في الإدارة التي تقوم بتنفيذه وتفسير لوائحه. وتساءل إلى متى ستستمر مشاكل التعليم العالي ومعوقاتة على ما هي عليه ونحن ندرس تقريراً يُمثل هذا الوضع لثمان جامعات فقط في حين أن عددها ارتفع إلى ثمانية عشر جامعة في الوقت الحاضر؟

في مداخلة عضو مجلس الشورى الأستاذ إحسان جعفر فقيه على التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات قال: "لا يختلف اثنان من أن التعليم في مجمله يُعد الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم عوامل استدامتهما ومن هذا المنطلق فقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بهذا القطاع بدليل ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٣,٥٪ عام ١٩٩٠هـ) إلى حوالي (١٢,٥٪ عام ٢٠٢٢هـ).

وكدليل آخر على هذا الاهتمام ما رُصد في الميزانية الجديدة لهذا العام من مبلغ يُقدر بستين مليار ريال.

وأضاف فقيه: ومع كل هذه الزيادة المضطربة في الإنفاق يأتي تقرير وزارة التعليم العالي ناقصاً في معلوماته وبياناته ليجعلنا ندور في حلقة مفرغة تدفعنا إلى تكرار ما قيل بالأمر من عوائق ومشكلات، وإن كان بأساليب جديدة ووجوه مختلفة، فالمعضلات والعوائق التي نُكرت في التقرير يعرفها الجميع وحلولها مرصودة في الخطط التنموية، ومن خلال الندوات والمؤتمرات والحوارات والتي كان آخرها اللقاء السادس للحوار الوطني في منطقة الجوف.



التركي ولجنة أعضاء متابعة أوضاع معتقلي غوانتانامو والأمين العام لمجلس التعليم العالي.

أما على صعيد الموضوعات التي ما زالت تحت الدراسة في المجلس فهناك (٧) موضوعات بلغ عدد المداخلات فيها (٢٦٥) مداخلة حتى نهاية ذي القعدة، حظي منها موضوع نظام المجلس الأعلى للتعليم ومشروع نظام الجامعات بأكثر عدد من المداخلات (١٨٨) مداخلة يليه إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية بـ (٢١) مداخلة، وجاء التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ بعدد (٧) مداخلات فقط، أما من ناحية عدد الجلسات فحظي نظام المجلس الأعلى للتعليم ومشروع نظام الجامعات بأكثر عدد من الجلسات بلغت (٤) جلسات.

تنوع ضيوف الجلسات خلال هذا الشهر ما بين مسؤولين مثل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي بن خالد السديري ومعالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين وبين وفود أجنبية كوفد منظمة حقوق الإنسان الأمريكية أو لجان سعودية كلجنة أصدقاء المواطن حميدان

المجلس يوافق على نظام هيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من جامعة الدول العربية



وافق مجلس الشورى على النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وبغالبية الأصوات أقر المجلس توصية لجنة الشؤون الخارجية بالموافقة على النظام رغم ما أبداه بعض الأعضاء من تحفظات منها رأي الدكتور طلال بكري الذي قال: من غير المناسب أن يكون هذا النظام في الحد الأدنى منه؛ لأن ذلك لن يحقق الأهداف العربية العليا، ويخدم القضايا العربية العادلة، وإذا رأت اللجنة مراجعة النظام بشكل دوري مرة كل خمس سنوات للنظر في مدى صلاحية هذا النظام وشموليته فمن الأنسب إضافة ذلك إلى توصيتها.

وأضاف لم يرد إلى أمانة الجامعة العربية ما يفيد أن أي بولة عربية اتخذت إجراءات دستورية للتصديق على هذا النظام، كما أن مذكرة الهيئة العامة للمستشارين في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء أفادت أن هذا الموضوع لا يحتاج إلى تصديق من مجلس الشورى.

من جهته قال الأستاذ محمد نصر الله: "المملكة بصدد إعداد دراسة شاملة عن الأوضاع المتردية بسبب تشابك التدخلات الأجنبية والإقليمية في أخص خصائص الشؤون العربية، وستقدمها المملكة إلى القمة العربية التي ستعقد برئاستها في المقر الدائم بشرم الشيخ .

وأضاف من الأفضل أن تجعل القمة العربية القادمة من تطبيق هذا النظام واحداً من قراراتها الأساسية، ولن يكتسب الصداقة والاحترام ما لم نجده مطبقاً على الدول التي تخرج عن الإجماع العربي.

وطالب الأستاذ شديلي القرني بأن يكون لنظام هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الصادرة من جامعة الدول العربية من يتابعه حتى يوتي ثماره.

ورأى الأستاذ خليل إبراهيم هذا الموضوع ليس

من اختصاص مجلس الشورى، وليس بحاجة لتصديق الدول الأعضاء حتى يدخل حيز النفاذ، كما أن الموضوع أُحيل إلى المجلس بعد صدور قرار مجلس الوزراء بسنة، فلم أتى هذا الموضوع إلى مجلس الشورى؟

وأوضح العضو عامر اللويح أن من أهداف هذا النظام تجنب استياء حكومات الدول العربية وشعوبها من عدم تنفيذ ما يُتفق عليه من قبل الأعضاء في الجامعة، والسعي إلى إيجاد آلية يجري بموجبها تنفيذ الالتزامات المتخذة من قبل أعضاء الجامعة.

من جانبه قال الدكتور عبدالله بحلان: يأتي هذا النظام ليعالج نشاط الدول العربية في الدور الإعلامي وعجزها عن التنفيذ الفعلي لقرارات جامعة الدول العربية، ومن المناسب أن تناقش الجامعة أموراً أخرى مثل دورية أمانة الجامعة، وتطوير النظام الداخلي

من اختصاص مجلس الشورى، وليس بحاجة لتصديق الدول الأعضاء حتى يدخل حيز النفاذ، كما أن الموضوع أُحيل إلى المجلس بعد صدور قرار مجلس الوزراء بسنة، فلم أتى هذا الموضوع إلى مجلس الشورى؟

وأوضح العضو عامر اللويح أن من أهداف هذا النظام تجنب استياء حكومات الدول العربية وشعوبها من عدم تنفيذ ما يُتفق عليه من قبل الأعضاء في الجامعة، والسعي إلى إيجاد آلية يجري بموجبها تنفيذ الالتزامات المتخذة من قبل أعضاء الجامعة.

من جانبه قال الدكتور عبدالله بحلان: يأتي هذا النظام ليعالج نشاط الدول العربية في الدور الإعلامي وعجزها عن التنفيذ الفعلي لقرارات جامعة الدول العربية، ومن المناسب أن تناقش الجامعة أموراً أخرى مثل دورية أمانة الجامعة، وتطوير النظام الداخلي

من اختصاص مجلس الشورى، وليس بحاجة لتصديق الدول الأعضاء حتى يدخل حيز النفاذ، كما أن الموضوع أُحيل إلى المجلس بعد صدور قرار مجلس الوزراء بسنة، فلم أتى هذا الموضوع إلى مجلس الشورى؟

وأوضح العضو عامر اللويح أن من أهداف هذا النظام تجنب استياء حكومات الدول العربية وشعوبها من عدم تنفيذ ما يُتفق عليه من قبل الأعضاء في الجامعة، والسعي إلى إيجاد آلية يجري بموجبها تنفيذ الالتزامات المتخذة من قبل أعضاء الجامعة.

من جانبه قال الدكتور عبدالله بحلان: يأتي هذا النظام ليعالج نشاط الدول العربية في الدور الإعلامي وعجزها عن التنفيذ الفعلي لقرارات جامعة الدول العربية، ومن المناسب أن تناقش الجامعة أموراً أخرى مثل دورية أمانة الجامعة، وتطوير النظام الداخلي

نجلدها باختصار

المجلس فقط. وكانت المداخلة الأولى لعضو المجلس طلال بكري الذي قال ضاحكاً: أنا أول الأعضاء الذين يتحدثون ولذلك فلا بد من جلد الذات فضحك أعضاء المجلس، وقال له معالي الرئيس: (إنني باختصار)، فرد العضو بكري: "نجلدها باختصار!!!"

بعد تلاوة رئيس لجنة الشؤون الخارجية لتقرير اللجنة بشأن النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الصادرة عن جامعة الدول العربية طلب معالي رئيس المجلس من الأعضاء عدم جلد الذات أو الحديث عن الدول العربية رغم أنها من الهموم، وذلك لأجل مناقشة التقرير المعروض أمام



طلال بكري

اتفاقية الثروة السمكية مع اليمن حظيت بالإجماع



السبيعي



د. ضاحي

بإجماع الأصوات وافق مجلس الشورى على اتفاقية التعاون في مجال الثروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية. وفي واحدة من عمليات التصويت النادرة التي حظيت بالإجماع أيد الأعضاء في مداخلاتهم على مشروع الاتفاقية التوصية المقدمة من رئيس لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة الدكتور حزام بن هزاع العتيبي، فيما أشار العضو حسن الشهري إلى أنه نظراً لطبيعة الثروة السمكية وانتقالها من مكان إلى آخر وتأثرها بالنواحي البيئية وانتقال الأمراض فيما بينها، فقد تطلب الأمر التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال تبادل الخبرات والزيارات والمعلومات عن الأمراض التي تظهر على الأسماك، وتوحيد مواسم الصيد وإزالة العواقب التي تواجه انسياب المنتجات السمكية بين البلدين. وأيد الدكتور طلال ضاحي ذلك قائلاً: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنسيق الجهد المشترك بين بلدين شقيقين للمحافظة على الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد أو التعاون المشترك في القضاء على الأمراض والآفات الزراعية. من جهته اقترح العضو سعود السبيعي إعادة صوغ الفقرة (٢) من المادة

أمام رئيس اللجنة لإبداء وجهة نظرها حيال ملحوظات الأعضاء وآرائهم، حيث أوضح أنه يوجد مخزون سمكي مشترك بين المملكة واليمن يجب تنظيمه واستغلاله وتنميته تنمية مستدامة، من خلال توحيد مواسم حظر الصيد لبعض الأنواع، إضافة إلى تشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص، أما بالنسبة للعقوبات؛ فكل بلد لديه نظام للصيد، ولا يمكن أن تنص هذه الاتفاقية على العقوبات، كما أن اليمن بلد مصدر رئيس للأسماك إلى المملكة.

"الثالثة" لتصبح "تبادل الزيارات العلمية بين المختصين... إلخ"، وإعادة صوغ الفقرة (٣) من المادة نفسها لتصبح: "... والقشريات ذات الأهمية الاقتصادية"، ومن الأنسب أن تنص الاتفاقية على العقوبات اللازمة للمخالفات التي أشارت إليها الفقرة (٤).

وقال: هل يقتصر دور الطرفين على الإبلاغ عن الآفات والأمراض السمكية أو التغيير الذي قد يطرأ على البيئة، أم يتعدى ذلك إلى اتخاذ التدابير والخطوات التي تعمل على مكافحة التغيرات؟ بعد ذلك أتاح معالي الرئيس المجال

إشادة د. الزامل تسنفت انتباه الرئيس

وكان الدكتور الزامل قد أشاد بما حققته وزارة العدل على صعيد تسهيل تسجيل الممتلكات، حيث حصلت المملكة على المركز الرابع عالمياً من حيث حسن الأداء وسرعة التنفيذ في إجراءات نقل الملكية مشيراً إلى هذا الترتيب يسجل لوزارة العدل ويعطيها تقويماً موضوعياً لأنشطتها من خلال تخلصها من الإجراءات البيروقراطية.

داعب معالي رئيس المجلس الدكتور عبدالرحمن الزامل معلقاً على إشاداته بأداء وزارة العدل خلال مناقشة تقريرها السنوي للعام المالي ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ. وقال معاليه: "إنك في مداخلة صباح اليوم كنت تتهم اللجان بأنها تدافع عن الوزارات، وها أنت الآن تدافع عن هذه الوزارة".

الأعضاء يدعون لتسريع تخصيص المطارات أو خفض الرسوم

تقرير الهيئة العامة للطيران المدني يثير عدة مطالب وتساؤلات

من جهته دعا العضود. عبد العزيز العريعر إلى تشجيع شركات الطيران الأجنبية على استخدام مطارات المملكة وإعطائها بعض الميزات لاستغلال الموقع الجغرافي الفريد للمملكة، والاستفادة من التجهيزات والمنشآت الحديثة، ويجب على الهيئة خفض بعض الرسوم وتشجيع القطاع الخاص لتطوير المطارات ولا سيما الدولية منها، بحيث تجتذب المسافرين والشركات.

ووصف العريعر تقرير هذا العام أقل شفافية من التقرير السابق، فكثير من المعلومات التي وردت فيه تثير تساؤلات لم يتضمن التقرير إجابات عنها.

وقال: "من المناسب أن تكون هناك توصية تصب في اتجاه دعم الهيئة عن طريق النظر في تحسين مستوى القوى العاملة، وإيجاد كفايات تتناسب مع العمل المهم لهذا الجهاز المحوري، ويجب عدم إخضاعهم لنظام الخدمة المدنية لبطء إجراءات الترقية والحوافز.

ورأى العضود. محمد آل زلفة أن المملكة أول دولة نظمت مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من ذلك فإن مطاراتها تعاني نقصاً في أساسيات حماية المطارات وسلامتها.

وطالب الدكتور مازن بليلة بخطة طارئة لتأمين مطار الملك عبدالعزيز قائلًا: بعد المشاهدات والمحادثات التي أبدتها اللجنة بعد زيارتها الميدانية لمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، كان ينبغي أن تكون التوصية إجراء خطة طارئة وعاجلة لإنقاذ الوضع في مدة لا تزيد عن شهر واحد على الأقل حتى لا يتسبب في إجراءات أمنية سيئة، وحتى لا يُظهر صورة أسوأ مما هي عليه الآن خلال المدة القادمة، كذلك يوضح التقرير الميداني الذي قامت به اللجنة تباين الوضع بين حقيقة الأمر والتقارير التي تتضمن إنجازات كثيرة للعرض على مجلس الوزراء ثم

يتبناها مجلس الشورى، أو رأي يقدمه إلى ولي الأمر؟ كذلك ورد في التقرير أنه فرغ من المرحلة الثانية لتطوير نظام رسوم العبور لأجواء المملكة، فحبذا لو يزود المجلس بتفصيل عن هذا النظام، وما المزايدات التي أجريت وورد ذكرها في الصفحة الثانية من التقرير؟ وما النشاط التجاري الذي أنجز؟ وتساءل الثنيان ما الإجراءات التي تقترحها اللجنة لتطوير النظام في مطار الملك فهد بالدمام؟ أقترح أن تكون هناك توصية بهذا الشأن.

وأوضح أنه ورد في التقرير أن الإيرادات المحصلة في عام التقرير بلغت ستمائة وثلاثة وأربعين مليون ريال، في حين أن الإيرادات المفترض تحصيلها هي أكثر من تسعة مليارات ريال، وقال: "فهل هذه الإيرادات تحوّل إلى وزارة المالية، أم أن جزءاً منها يكون للتطوير؟ وطالب قبل إقرار التوصية بالتأكد من أن ميزانية العام الحالي قد وفرت الاعتمادات المالية اللازمة.

**الثنيان: الإيرادات
المتوقعة ٩ مليارات،
والمحصلة ٦٤٣ مليوناً
فقط!!**

وجه أعضاء مجلس الشورى تساؤلات وانتقادات عديدة للتقرير المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد أن تلا نائب رئيس اللجنة المهندس عبدالعزيز بن محمد التويجري تقرير لجنة توصياتها على تقرير هيئة الطيران المدني توالى ملاحظات الأعضاء والتي بدأت بمدخله للعضود. عبد العزيز الثنيان.

أشار فيها إلى أنه ورد في التقرير أن من الإنجازات في موضوع السلامة والأمن في المطارات إنهاء التحقيقات في خمسة حوادث وثمان وسبعين واقعة من حوادث الطائرات ووقائعهما، وقال: في مجال التفيتش الدوري زار المفتشون خمسة عشر مطارا، لكن لم يبين التقرير النتائج التي انتهت إليها هذه التحقيقات، وهل ترتب على هذه النتائج مطالبات مالية، أو توصيات يمكن أن

**العريعر: على الهيئة
خفض الرسوم وتشجيع
القطاع الخاص على
تطوير المطارات**



ينظر في سبب هذه الاستقالات، وأن يكون السبب مقنعا ولا سيما إذا كانت استقالات مبكرة".

من جهته قال العضو حسن الشهري: ورد ضمن قرار مجلس الشورى على التقرير السابق للهيئة توصية بدراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق، فلم لم تناقش اللجنة ما اتخذ بشأن هذه التوصية مع مسؤولي الهيئة؟ أقتراح إعادة تأكيد هذه التوصية ضمن التوصيات المقترحة من اللجنة.

وأضاف الشهري: ورد ضمن المعوقات التي تواجه الهيئة النقص المتزايد في القوى العاملة، والكوادر الوطنية المؤهلة، فهل أعدت الهيئة دراسة توضح فيها احتياجاتها الفعلية من الأيدي العاملة؟ ويلحظ من التقرير ارتفاع نسبة المتدربين إلى عدد الموظفين، وهذا إنجاز تشكر الهيئة عليه، إلا أن الهيئة لا تزال تعاني من النقص المتزايد في عدد القوى المؤهلة والمدرّبة حسب ما أشير إليه في بند المعوقات، لذا فإن خطة التدريب في الهيئة بحاجة إلى تقويم إذ لم تسهم في رفع كفاية القوى العاملة لديها.

وجدد العضو زين العابدين الدعوة إلى تخصيص المطارات قائلًا: حسب الأرقام الواردة في جدول ملخص الإيرادات المحصلة للعام المالي ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ، وبإضافة ما يجب تحصيله من الجهات الحكومية يصل المبلغ إلى ألف مليون ريال سنويًا، وهذا الرقم يعزز وجهة النظر القائلة بوجوب تخصيص المطارات وجعلها شركة مساهمة، فتخصيص الخطوط السعودية وحدها لا يكفي، بل يجب تخصيص قطاع النقل الجوي كاملاً، وحبذا أن تقوم اللجنة بمراجعة الأرقام الخاصة بالإيرادات غير المحصلة ما دام الإجمالي يصل إلى عشرة بلايين ريال، فإنه يمثل مبالغ تراكمية غير محصلة لعدة سنوات، وليست للعام ١٤٢٤-١٤٢٥هـ فحسب.



أعضاء المجلس مقترحاً عن هذه المعايير لمعالي رئيس المجلس، وأحالتها معاليه إلى لجنة تنظر في تطوير أعمال المجلس، وأمل أن يتم انتهائها عاجلاً. وأشار الدكتور بليلة إلى ما نشرته الصحف من أن هناك استقالات جماعية من الموظفين بعد تطبيق الهيئة إعادة هيكلة الإدارات داخل هيئة المطارات، ودعا إلى أن تستفسر اللجنة عن ذلك، وقال: "ينبغي أن

د. بليلة: لماذا قدم عدد من منسوبي الهيئة استقالات جماعية؟

على مجلس الشورى، لذا فإن تأصيل مبدأ الزيارة الميدانية أمر مهم، ومن المناسب أن يفعل بشكل مستمر عند الحاجة؛ لأنه يكشف الكثير من الأمور الواقعية التي يجب أن تعرفها اللجنة عند وضع التوصيات، كذلك من المهم وضع معايير لقياس الأداء تستند عليها اللجان في تقويمها عند دراسة تقارير الجهات الحكومية، وقد قدمت مجموعة من

آل زلفة : مطاراتنا تعاني نقصاً في أساسيات الحماية والسلامة



خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة العدل:

الأعضاء: القضاة لا يتواجدون في المحاكم والأحكام تتباين بين قاضٍ وآخر



إشادة باحتلال المملكة للمركز الرابع عالمياً في إجراءات نقل الملكية

مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، فلا أدري أيهما يتبع الآخر؟ فمجلس القضاء الأعلى يصادق على الأحكام الصادرة من المحاكم، ويصدر قرارات المحفوظات على تلك الأحكام وينقض بعضاً منها، ويصدر قرارات بالنظر في قرارات شطبت لدى المحاكم، إضافة إلى أن مجلس القضاء الأعلى هو المعني بتعيين القضاة وترقياتهم ونقلهم، فما الذي بقي لوزارة العدل سوى الشأن الإداري؟

وأشار العضو عايض الرادادي إلى أن التقرير لم يشتمل على إحداث وظائف بعدد خريجي المعهد العالي للقضاء الحاصلين على الماجستير بسبب عدم وجود شواغر بدرجة "قاضي (ب)" على الرغم من قلة المحاكم ونقص القضاة، وأرى أنه ينبغي أن يقاس تعيين خريجي معهد القضاء الأعلى على خريجي الكليات

الأنظمة الجديدة (نظام المرافعات الشرعية، نظام التسجيل العيني للعقار، نظام الإجراءات الجزائية، نظام المحاماة)، ولم تستطع الوزارة تفعيل تلك الأنظمة بالشكل المطلوب لعدم وجود اعتمادات مالية، ووظائف قضاة، وتعترف الوزارة بتقصيرها في مواكبة التطوير والتحديث الذي تشهده بلادنا بحجة أن الميزانية تقف حجر عثرة في سبيل ذلك.

وانتقد العضو طلال بكري تقرير الوزارة، وقال: إنه لا يلامس مشكلات القضاء الحقيقية، فالكثير من المواطنين يعانون من عدم وجود القضاة في محاكمهم، ويعانون من الأحكام القضائية التي تتباين بين قاضٍ وآخر، ومحكمة وأخرى في الموضوع ذاته.

وأضاف هناك تشعب في العلاقة بين

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى بتحديث وتطوير أنظمة وزارة العدل، وسرعة حل مشكلات القضاء الحقيقية، وأشاروا إلى أن الكثير من المواطنين يعانون من عدم وجود القضاة في محاكمهم، ويعانون من الأحكام القضائية التي تتباين بين قاضٍ وآخر، ومحكمة وأخرى في الموضوع ذاته.

وانتقد الأعضاء تردد الوزارة في تطبيق قرار المجلس الصادر عام ١٤٢١هـ المتعلق بالترخيص للمؤهلين من السعوديين للقيام بأعمال كتاب العدل في مجالات الوكالات من غير موظفي الوزارات.

وأكدوا خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة العدل للسنة المالية ١٤٢٥ / ١٤٢٦هـ في الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٤٢٧هـ أكدوا على أنه ليس هناك منهجية واضحة في اختيار القضاة، وأنه لا يعين قضاة ولا كتاب عدل من قسم القضاء في جامعة أم القرى منذ عشرات السنين!!

وفي مداخلة للعضو د. أسامة أبو غرارة أكد أن عدد القضاة لا يزيد عن ١٩٢٣ قاضياً، وكتاب عدل وهي نسبة قليلة جداً مطالباً بإعادة هيكلة قطاع القضاء.

من جانبه قال العضو عامر اللويحق: توقفت وزارة العدل عن التحديث والتطوير بحجة أن قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٢هـ يقضي بعدم قيام وزارة العدل بافتتاح محكمة أو كتابة عدل جديدة ما لم يكن لها تشكيل في ميزانية الوزارة، والوزارة لا تحصل على تشكيل لتلك الطلبات في كل عام ومجالس المناطق تطالب بفتح (٢٧٠) محكمة شرعية في مختلف المناطق.

وأشار إلى أنه أضيفت إلى كاهل الوزارة



البكري: تقرير وزارة العدل لا يلامس المشكلات الحقيقية

من المهم إدخال التقنية الحديثة في عمل المحاكم، فمثلاً يمكن أن تدخل الأحكام الصادرة من المحاكم في برنامج معين يمكن للقاضي من الدخول في البرنامج والنظر في الأحكام الصادرة في المسائل المشابهة للقضية التي يريد أن يحكم فيها. وأكد أنه ليست هناك منهجية واضحة في اختيار القضاة، والقائم غالباً يتم بناءً على المعرفة الشخصية، وهذه الطريقة ليست صحيحة. وقال: لا يعين قضاة ولا كتاب عدل من قسم القضاء في جامعة أم القرى منذ عشرات السنين، فلا بد من دراسة المسألة دراسة واضحة. كما أشار إلى أنه لا توجد آلية دقيقة لنقل القضاة وتعيينهم، ويشككي القضاة من هذه المسألة كما أن من المهم تصحيح وضع هيئة النظر في المحاكم، فقد يعين فيها أميون أو مقاربون للأميين، وهم من يعتمد عليهم القضاة في كثير من الأحكام.



الردادي: إتمادات خدمات المواطن قليلة

الوزارة، فتنفيذ هذا القرار سيخفض الضغوط على الوزارة ويوفر موظفين تحتاجهم الوزارة، وتوفر هذه الخطوة آلاف الوظائف للشباب في الشركات الكبيرة والمتوسطة؛ لأن كل شركة ستوظف شاباً متخصصاً بهذه الأمور لديه الترخيص من وزارة العدل. وأضاف د. الزامل أعدت مجموعة البنك الدولي والمؤسسة العالمية للتمويل تقريراً عن سهولة أداء الأعمال في العالم، وقد حصلت المملكة على ترتيب (٣٨ عالمياً) من بين (١٧٥ دولة) وحصلت على المركز الأول عربياً، وأحد المؤشرات كان عن تسجيل الممتلكات حيث حصلت فيه المملكة على المركز الرابع عالمياً من حيث حسن الأداء وسرعة التنفيذ في إجراءات نقل الملكية. وهذا الترتيب يسجل لوزارة العدل، ويعطيها تقويماً موضوعياً لأنشطتها من خلال تخلصها من الإجراءات البيروقراطية. من جانبه قال العضو حاتم الشريف



الشريف: ليس هناك منهجية واضحة في اختيار القضاة

العسكرية، فيعين الخريج فور تخرجه، ويمكن أن يكون التأهيل بعد الحاجة حسب خطط تضعها الوزارة. وأضاف يلحظ أن (٧٦٪) من الميزانية للباب الأول (الرواتب) وهذا يبين مصدر الخلل حيث إن اعتمادات الخدمات المتعلقة بالمواطن قليلة مما جعل الخدمات في المستوى غير المناسب ولا سيما التأخر في إنجاز القضايا. تشككي الوزارة من قلة المباني وسوتها وقدمها مع عدم وفاء المباني المستأجرة بالحاجة، مما أدى إلى تأخر تطبيق الأنظمة الصادرة لتحسين مستوى القضاء، ومثله عدم إحداث محاكم مع ما احتوى عليه التقرير من شدة الحاجة إليها. وقال العضو الدكتور عبدالرحمن الزامل: إن وزارة العدل مترددة في تطبيق قرار مجلس الشورى الصادر عام ١٤٢١هـ المتعلق بالتعيين للمؤهلين من السعوديين للقيام بأعمال كتاب العدل في مجالات الوكالات من غير موظفي

خوفاً من استئثار الفساد الإداري:

المجلس يرفض السماح لموظفي الدولة بمزاولة الأعمال المهنية والتجارية

اختلاف مستوياتهم الوظيفية - يمارسون التجارة عن طريق الحصول على التراخيص مستخدمين أسماء أخرى، ولكن اللجنة ترى أن الخطأ لا يعالج بخطأ آخر أفتح وأكثر ضرراً، إن المجتمع لو شرع كل خطأ ممارس وقائم ومنحه الشرعية لكونه أمراً واقعاً لأصبحنا في مشكلة خطيرة جداً.

وقال: "الخطأ يعالج باتخاذ التدابير والإجراءات التي تراعي مصالح الفرد والمجتمع، وهذا ما فعله مجلسنا الموقر عندما أصدر مشروع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ثم صدر عنه مشروع نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة استعمال السلطة، حيث تضمننا من الأحكام والوسائل والآليات ما يؤدي إلى حماية سمعة الوظيفة العامة ونزاهتها ومنع استغلالها للمصالح الشخصية، ويجرم استغلال الموظف العام للسلطة لتحقيق مآرب شخصية مهما كان مستواه الوظيفي.

واختتم رئيس اللجنة بيانه قائلاً: لا شك أن هناك عدداً غير قليل من الموظفين الحكوميين من ذوي الدخول المتدنية يحتاجون إلى زيادة وتحسين، غير أنه يمكن معالجة هذا الأمر دون الإضرار بالمجتمع ومواطنيه باستخدام وسائل أخرى أنجع وتحقق المصالح الشخصية لهؤلاء الموظفين بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، ومن ذلك على سبيل المثال: إعادة النظر وبصورة دورية في سلم الرواتب الحكومية بما يتماشى مع مستوى المعيشة في المملكة وبما يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم، وتنفيذ برامج إسكان حكومية لذوي الدخول المحدودة من الموظفين والمواطنين، مثل ما هو معمول به في كل دول العالم تقريباً.



الميمان

نتساءل أيهما أولى بالاهتمام: مواطن لديه عمل ويسعى لزيادة دخله وتحسينه، أم مواطن آخر متخرج منذ مدة ولا يزال ينتظر العمل؟ وأشار إلى أنه في حال الموافقة على الاقتراح فإن شاغلي الوظائف التعليمية والوظائف الصحية والعسكرية في المستويات المقابلة للمراتب من الأولى وحتى الثامنة سيطالبون بتطبيق الشيء نفسه عليهم، وإذا ما حصل ذلك، فإنه يعني السماح لأكثر من ٨٥٪ من موظفي الدولة بالعمل في القطاع الخاص. وأوضح الدكتور الحمد أن اللجنة تتفق مع من يرى أن بعض الموظفين - على

رفض مجلس الشورى السماح لموظفي الدولة من المرتبة الأولى وحتى الثامنة بمزاولة الأعمال المهنية والتجارية المحظورة عليهم بموجب المادة (١٣) من نظام الخدمة المدنية.

وكان المجلس قد صوت على مقترح من عضو المجلس اللواء م. إبراهيم بن علي الميمان بهذا الخصوص في الجلسة التي عقدت في ١٧/١٢/٢٧هـ وذلك بعد أن قدم رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض الدكتور فهد بن معتاد الحمد رأي اللجنة حول الموضوع الذي تضمن العديد من الاعتراضات على المقترح منها: إن أنظمة الخدمة المدنية في العالم باستثناء عدد محدود من الدول قليلة السكان تحظر الجمع بين الوظيفة الحكومية والعمل في القطاع الخاص، ويؤسس هذا الحظر على أن الأصل هو تفرغ الموظف لعمله تماماً، هذا إضافة إلى التأثير السلبي لهذا التوجه على أداء الوظيفة الحكومية وإنتاجيتها، وما قد يؤدي إليه من استئثار الفساد الإداري.

وتضمنت الاعتراضات أيضاً أن هذا التوجه سيؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتشجيع الخريجين الجدد للتوجه للعمل في القطاع الخاص، وسيؤدي إلى التكاليف على الوظيفة الحكومية لكونها نوعاً من الضمان الاجتماعي.

إن حصول الموظفين الحكوميين على سجلات تجارية ورخص بلدية، سيؤدي إلى الزيادة في الاستقدام والحد من السعودية. وأكد الدكتور الحمد أن هذا التوجه لا ينسجم مع البرامج المختلفة للحد من البطالة، فكل فرصة عمل أو وظيفة يحصل عليها موظف حكومي ستكون على حساب مواطن آخر ليس لديه عمل ويبحث عنه، وهنا



الوظيفة فقط ولا وقت للأعمال الخاصة